2024

فينيق
PHOENIX

الهجمة الإسرائيلية على وكالة الغوث (الأونروا) بعد السابع من أكتوبر

"الأسباب والسياقات والتداعيات السياسية والإنسانية"

مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية

د. ابراهيم أكرم حمد
باحث في القانون الدولي

مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية

الهجمة الإسرائيليَّة على وكالة الغوث (الأونروا) بعد السَّابع من أكتوبر (الأسباب والسِّياقات والتَّداعيات السِّياسيَّة والإنسانيَّة)

د. إبراهيم أكرم حمد

باحث في القانون الدولي

غزة - فلسطين

مايو ٢٠٢٤

المحتويات

رؤيتنا ٣

رسالتنا ٣

مقدمة ٤

أوَّلًا: الهجمة الإسرائيليَّة علَى الأونروا السِّياق والتَّحدِّيات: ٦

ثانيًا: التَّداعيات القانونيَّة للهجمة الإسرائيليَّة على الأونروا: ١٢

ثالثًا: التَّداعيات السِّياسيَّة للهجمة الإسرائيليَّة على الأونروا. ١٥

خاتمة ١٧

رؤيتنا

مؤسَّسة فلسطينيَّة مستقلَّة غير ربحيَّة، تأسَّست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينيَّة لتلبية احتياجاتهم السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من خلال تقديم خدمات بحثيَّة عميقة، تعمَلُ على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدِّياته المختلفة.

يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكميَّة والنَّوعيَّة لمعالجة الأزمات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة برامج ومشاريع بحثيَّة سنويَّة وشهريَّة لتقديم تصوُّرات علميَّة وعمليَّة لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللَّازمة لمعالجة التحدِّيات المختلفة.

رسالتنا

دعم كافة الجهات والشَّرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقليَّة ودقيقة، مبنيَّة على مسوحات علميَّة ومنهجيَّة، تتَّسم بالشَّفافيَّة والمصداقيَّة والحياديَّة في كافَّة التَّخصُّصات والمجالات الحيويَّة.

مقدمة

أُسِّستْ وكالة الأونروا نتيجة لأزمة اللَّاجئين النَّاجمة عن النَّكبة الفلسطينيَّة في عام ١٩٤٨، وكجزء من الجهود الدوليَّة لتقديم الدَّعم الإنساني للَّاجئين الفلسطينيّين[١] ١٩٤٨، إذ تأسست بموجب قرار الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة رقم ٣٠٢[٢] الصَّادر بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٤٩، وتُعدُّ الأونروا شاهدًا على التزام المجتمع الدولي بالقضيَّة الفلسطينيَّة، وتعمل الأونروا كجزءٍ من نظام الأمم المتحدة، وتتلقَّى تمويلها من الدُّول الأعضاء[٣]، وكان الهدف من إنشائها هو توفير الدَّعم المؤقَّت للَّاجئين الفلسطينيّين في انتظار حلٍّ سياسيٍّ لقضيَّتِهِمْ.

وتتمثَّلُ مهامها الرئيسيَّة في توفير التَّعليم[٤]، والرِّعاية الصحيَّة، والمساعدات الغذائيَّة، وخدمات الإغاثَة، والحماية الاجتماعيَّة، كمَا تعملُ على تحسين ظروف الحياة في مخيمات اللَّاجئين وتعزيز الاستقرار والأمان في المنطقة.

وفِي ظلِّ الصِّراع المستمرِّ في الشَّرق الأوسط تبرز وكالة الأونروا كمؤسَّسة إنسانيَّة تعمل على توفير الدَّعم والحماية للَّاجئين الفلسطينيّين[٥]، ومع ذلك واجهت الوكالة تحدِّيات جمَّة، لعلَّ أبرزها

---

(١) تطور مفهوم اللاجئ الفلسطيني ثلاث مرات منذ العام ١٩٤٩، إذ تُعرِّف الأونروا اللَّاجئين الفلسطينيّين بـ "الأشخاص الذين كانت فلسطين مكان إقامتهم الطبيعي لمدة عامين على الأقل، قبل وقوع النزاع في ١٩٤٨، والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة النزاع وهم في عوز"، وفي ٤ يوليو/تموز ١٩٦٧ عُدِّل التعريف وتوسع كي يشمل الأشخاص الَّذين تضرَّروا من حرب الـ ٦٧، وفق تصريحها القاضي بذلك، كذلك شملت عمليات الأونروا اللَّاجئين الفلسطينيّين في مصر، بعد صدور القرارين ٢٢٥٢ في يوليو/تموز ١٩٦٧، و٢٣٤١ في ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٧، وعدل تعريف الأونروا للَّاجئ الفلسطيني ليشمل جميع أبناء لاجئي فلسطين الأصليّين والمنحدرين من أصلابهم.

(٢) بدأت الأونروا عمليَّاتها في ١ مايو ١٩٥٠، وكانت تستجيب في البداية لاحتياجات حوالي ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ، ومع مرور الوقت وعدم تسوية قضية اللَّاجئين تجدَّدت ولاية الأونروا دوريًّا، وتوسَّعت خدماتها لتشمل التَّعليم، والرعاية الصحيَّة، والإغاثة الاجتماعيَّة، وتعتبر الأونروا مصدرًا رئيسيًّا للدَّعم لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني، وتلعب دورًا حيويًّا في استقرار المنطقة من خلال توفير الخدمات الأساسيَّة، والإسهام في الأمن الإنساني.

(٣) الفقرة ١٣ من نص القرار رقم ٢٠٣ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩.

(٤) في غزة وحدها، كانت الوكالة تدير ١٨٣ مدرسة قبل الحرب، تخدم نحو ٣٠٠ ألف طفل فلسطيني، ويحظى التعليم بالحصَّة الأكبر من ميزانية الأونروا، ويلفت إلى أن ذلك سينعكس على ٧١٥ مدرسة، ابتدائية ومتوسطة وثانوية، تستضيف نحو ٥٥٠ ألف طالب وطالبة، إذ إن الشق التعليمي يمثل ثلثي موازنة أونروا البالغة ١.٦ مليار دولار أمريكي.

(٥) يعمل لدى الوكالة ٣٢ ألف موظف في منطقة عملياتها، ١٣ ألفًا منهم في غزة.

الهجمة الإسرائيليَّة الَّتي استهدفَتْ شرعيَّتَها ووجودَها، فهذا البحث يهدف إلى استكشاف الأسباب الَّتي أدَّت إلى هذه الهجمة، وتحليل التداعيات النَّاجمة عنها، سواء على الصَّعيد الإنساني أو السِّياسي أو القانوني، ومن خلال فحص الأحداث التَّاريخيَّة والمعاصرة سنحاول فهم كيف أثرت هذه الهجمة في عمل الأونروا، وما تشكله من تهديد لمستقبل اللَّاجئين الفلسطينيِّين والاستقرار في المنطقة.

أوَّلًا: الهجمة الإسرائيليَّة علَى الأونروا السِّياق والتَّحدِّيات:

تواجه وكالة غوث وتشغيل اللَّاجئين الفلسطينيِّين (أونروا) مخطَّطات إسرائيليَّة تستهدفُ جسمَ المؤسَّسة الأمميَّة الشاهدة على معاناة أكثر من ٦ ملايين لاجئ فلسطيني.

منذ إنشاء الأونروا اتَّسمَتْ علاقتها معَ إسرائيل بالرِّيبة والتَّعقيد، حيثُ تنظر إسرائيل إلى الوكالة بعين الرِّيبة، وتتهمها أحيانًا بتعزيز الرِّواية الفلسطينيَّة، وقَد شهدتِ العلاقة توتُّرات متعدِّدة، خاصَّةً عندما تتأثَّر عمليات الأونروا بالسِّياسات الإسرائيليَّة أو العمليات العسكريَّة.

يتضمَّن هذا السِّياق تحليلًا لكيفية تأثير الأحداث السِّياسيَّة والتغيُّرات الإقليميَّة على عمل الأونروا واللَّاجئين الفلسطينيِّين، كمَا يشملُ استعراضَ التَّحدِّيات الَّتي واجهت الأونروا وكيف تغلبت عليها.

• التَّحدِّيات الَّتي تواجه الأونروا:

تواجه الأونروا العديد من التَّحدِّيات التي تُؤثر في قدرتها على القيام بمهامها من تقديم الخدمات الأساسيَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين، والَّتي تصاعدَتْ منذ بداية الحربِ الإسرائيليَّةِ علَى غزَّة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ من الحديث عن إنهاء عمل المؤسسة واستبدال مؤسَّسة أخرى بها[١][٢]، وأبرزها ما يلي:

أ. الإسهامات والتَّمويل:

تعتمد الأونروا بشكل أساسي على الإسهامات الطَّوعية المقدَّمة من الدُّول الأعضاء في الأمم المتحدة[٣]، مما يؤدي إلى أزمات متكررة في الموازنة، وصعوبات في التَّخطيط الطويل الأمد[4]، وقد شهدت إسهاماتُ الدُّول المانحة تقلُّبات على مرِّ السِّنين، ممَّا أثَّر في استقرار تمويلها، وقدرتها علَى تقديم الخدمات.

---

(١) يتَّضح ذلك في تصريحات وزير الخارجيَّة الإسرائيلية يسرائيل كاتس التي أشارت بشكلٍ واضح وعلني إلى وجود خطَّة للقضاء على أونروا واستبدال جسم آخر بديل عنا كبرنامج الغذاء العالمي.

(٢) وفي ٣١ يناير/كانون الثاني الماضي تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، محرِّضًا على أونروا بقوله إنه "يجب أن نستبدل بأونروا وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ووكالات مساعدات أخرى، إذا أردنا حل مشكلة غزة حسبما نخطط."، كما دعا في وقت لاحق إلى إدارج اللاجئين الفلسطينيِّين تحت مفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة وإنهاء وجود الأونروا، لمزيد من الاطلاع انظر: نتنياهو وجه الجيش إلى دراسة توزيع المساعدات في غزة بدلًا من الأونروا، الشرق الأوسط، https://2u.pw/XUyhtTZ

(٣) انظر في ذلك المادة (١٣) من القرار رقم (٣٠٢) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩.

وفي هذا السِّياق سنستعرضُ الموقفَ الأمريكي من الأونروا نظرًا لأهميته، باعتبار أنَّ الولايات المتحدة أكبر المسهمين في ميزانية الأونروا[١]، ولها قدرة على التأثير في قرارت الدول الأخرى.

شابت العلاقة بين الولايات المتحدة والأونروا نوعًا من التَّعقيد والتَّذبذب على مدار تاريخ العلاقة، فقد اعتبر إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب - بتعطيل تمويل الأونروا - صفعة قويَّة لقدرة الوكالة على القيام بمهامها[٢]، ففي العام ٢٠١٨ وقَّع الرَّئيس الأمريكي السابق قرارًا يقضي بوقف تمويل الوكالة[٣]، مما أثر بشكل كبير في ميزانيتها، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها نتيجة للعجز الذي أصابها بعد قرار وقف تمويلها[٤]، واستمر هذا التعليق إلى حين انتخاب الرئيس الحالي جو بايدن الذي أعاد تمويل الأونروا من جديد في إطار اتفاق جديد عرف بـ(قانون الإطار)[٥].

وبعد أحداث السَّابع من أكتوبر أصبح الموقف الأمريكي تجاه الأونروا أكثر صراحة وصرامة، حيث علَّقَتِ الولايات المتَّحدة مرَّة أخرى وبشكل كامل تمويل الوكالة، تماشيًا مع الادعاءات الإسرائيليَّة[٦][٧]

---

(١) تعد الولايات المتحدة من أكثر الجهات المانحة لأونروا، إذ تدفع لصالح الوكالة الدولية قرابة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي من أجل تغطية خدماتها المقدَّمة للَّاجئين في كل من سوريا ولبنان والأردن والضَّفة الغربية وقطاع غزة.

(٢) أسباب وقف إدارة ترامب لتمويل "الأونروا" وخلفياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، وحدة الدراسات السياسية، سبتمبر ٢٠١٨، ص٢.

(٣) خفضت إدارة ترامب مطلع ٢٠١٨ الدعم السنوي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأميركية للوكالة، من ٣٦٥ مليون دولار، إلى ١٢٥ مليون دولار سنويًّا، لم تقدم منها لعام ٢٠١٨ إلا ٦٠ مليون دولار، وكان التمويل الأميركي للوكالة يمثّل سابقًا ثلث ميزانيتها السنوية والبالغة ١.٢٤ مليار دولار، وهو ما يؤثّر جذريًّا في حياة ملايين اللَّاجئين الفلسطينيّين المعتمدين على خدمات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسورية ولبنان، لمزيد من الاطلاع انظر: أسباب وقف إدارة ترامب تمويل "الأونروا" وخلفياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، وحدة الدراسات السياسية، سبتمبر ٢٠١٨، ص٢.

(٤) افتتحت الأونروا العام ٢٠١٨ بعجز مالي إجمالي بلغ ١٤٦ مليون دولار، جعلها تلجأ إلى إيجاد بدائل لسد العجز في الميزانية من خلال إيجاد داعمين جدد، وإنشاء حملة للتبرعات حملت اسم الكرامة لا تقدر بثمن، استطاعت من خلالها تقليص العجز من ٦٤ مليون دولار بنهاية العام ٢٠١٨.

(٥) منصور أبو كريم، إبراهيم حمد، التداعيات السياسية والقانونية لاتفاق الإطار بين الأونروا وإدارة بايدن على مستقبل عمل الوكالة، بحث مقدم لدائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين والحملة الأكاديمية الدَّولية لمناهظة الاحتلال الإسرائيلي والأبرتهايد، جائزة النكبة تستمر جائزة العودة للأبحاث ٢٠٢٣، ٢٠٢٣، ص ٣.

(٦) أشار مدير الأونروا السابق ليكس تاكنبرج إلى أن توقيت ادعاءات إسرائيل كان "محاولة متعمدة لتقويض الحكم"، ومعاقبة الأونروا على دورها في إصدار البيانات والتقارير التي أكدت النتائج التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية.

(٧) اتهمت إسرائيل ١٢ موظفًا من موظفي وكالة غوث وتشغيل اللَّاجئين الفلسطينيين الأونروا بالمشاركة في هجمات السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ الذي قادته حركة حماس على البلدات الواقعة على حدود قطاع غزة.

الَّتي اتَّهمت فيها الوكالة بالضُّلوع في أحداث ٧ أكتوبر[١] ٢٠٢٣، كما أنَّها أصدرَتْ قرارًا يقضِي بتعليق التَّمويل إلى مارس ٢٠٢٥[٢]. وتماشيًا مع الموقف الأمريكي سارعت كلٌّ من كندا، وأستراليا، وإيطاليا، وبريطانيا، وألمانيا[٣] وفنلندا، وهولندا، وسويسرا، وأستونيا، ورومانيا، والنمسا، واليابان إلى تعليق تمويل الأونروا الَّذي بلغت قيمته ٤٤٠ مليون دولار.

الجدير بالذكر أن ألمانيا استأنفت تمويل الوكالة بعد[٤] صدور تقرير[٥] الوكالة وتحقيقاتها حول أحداث ٧ أكتوبر... [٦]، وهنا لا بد من العمل على حث الولايات المتحدة على مراجعة قرارها بوقف تمويل الأونروا - تماشيًا مع مصداقية تحقيقات الأونروا وقرارات الدُّول الأخرى-، وإلغاء القانون

---

(١) وفقًا لتحقيق القناة الرابعة البريطانية، فإن الملف المؤلف من ست صفحات الَّذي قدمته إسرائيل إلى الدول المانحة الرئيسة للأونروا بشأن هذه المزاعم لا يحتوي على أي دليل يدعمها، كما أكد المفوض العام للوكالة فيليب لازاريني أن إسرائيل لم تقدم حتى الآن أدلة تدعم ادعاءاتها بأن مئات من موظفي الوكالة أعضاء في جماعات إرهابية، وهو ما قد يدفع دولًا مانحة إلى إعادة النظر في تجميد التمويل.. لمزيد من الاطلاع انظر: مراجعة: إسرائيل لم تقدم بعد أدلة على انتماء موظفين بأونروا لجماعات إرهابية، منشور بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٣، على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.swissinfo.ch .

(٢) الكونجرس الأمريكى يحظر التمويل لوكالة "الأونروا" حتى مارس ٢٠٢٥، منشور على موقع اليوم السابع، بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٠، على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story .

(٣) تعتبر ألمانيا ثاني أكبر مسهم في ميزانية الوكالة، ففي عام ٢٠٢٣ وحده دعمت ألمانيا الأونروا بمبلغ قدره ٢٠٠ مليون يورو، حسب البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة الألمانية، لذلك كان لقرارها بتعليق التمويل أثر كبير على قدرة الوكالة على القيام بمهامها، قبل أن تعيد استئناف التمويل تماشيًا مع تقرير الوكالة، انظر في ذلك: أحمد حامد ذياب، ألمانيا تستأنف تمويل «الأونروا» بعد فشل إسرائيل في إدانة موظفي الوكالة بغزة، مقال منشور على موقع الوطن الإلكتروني، بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٤، https://www.elwatannews.com/news/details/7290037.

(٤) بعد تقرير كولونا بشأن الحيادية في الأونروا.. برلين تعلن استئناف تمويل المنظمة الإغاثية، مقال منشور على موقع أورو نيوز، بتاريخ 4/04/2024، انظر الرابط التالي: **https://arabic.euronews.com.**

(٥) خلصت المراجعة حول حياد وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) إلى أن إسرائيل لم تقدم حتى الآن أدلة تدعم ادعاءاتها بأن مئات من موظفي الوكالة أعضاء في جماعات إرهابية، وهو ما قد يدفع دولًا مانحة إلى إعادة النظر في تجميد التمويل. انظر في ذلك: تقرير المراجعة المستقلة للأونروا يخلص إلى أن الوكالة تتبع نهجًا حياديًّا قويًّا، ويقدم توصيات في ٨ مجالات، أخبار الأمم المتحدة ٢٠٢٤/٤/٢٢، على الموقع الإلكتروني التالي: https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130261.

(٦) عينت الأمم المتحدة في فبراير ٢٠٢٤ وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا لقيادة تحقيق لمراجعة حياد الوكالة، والرد على مزاعم بحدوث انتهاكات بعدما زعمت إسرائيل أن ١٢ من موظفي أونروا شاركوا في هجوم السابع من أكتوبر.

الَّذي يقضي بوقف التمويل، لِمَا يشكّله وقف التمويل من انتهاك لقرار محكمة العدل الدوليَّة[١] المتعلق باتخاذ تدابير فوريَّة وفعالة لتوفير الخدمات الأساسيَّة والضَّروريَّة للتصدِّي للظُّروف الصَّعبة الَّتي يعيشها سكان غزة[٢] بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر منذ ٧ أكتوبر، باعتبار أن الأونروا الجهة الأكثر إسهامًا في تقديم هذه الخدمات.

وهنا تبرز أهمية إيجاد آلية أو طرق جديدة لدعم الأونروا من خلال التَّوجُّه للدُّول العربية والإسلامية للتكفل بنفقات الأونروا لما لها من تأثير جوهري ومباشر في القضيَّة الفلسطينيَّة، وفي الوضعيَّة القانونيَّة والسِّياسيَّة والإنسانيَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين في الدَّاخل والشتات، وهو ما عبر عنه الموقف الجزائري عبر تقديم مساعدة استثنائية للوكالة بقيمة ١٥ مليون دولار[٣]، وهو ما يشكِّل خطوة حقيقيَّة في سبيل دعم حقوق الشَّعب الفلسطيني.

ب. الأزمات الإقليميَّة:

مثل الحرب الأهليَّة السُّورية، والضُّغوط على الدُّول المجاورة تزيد من الأعباء التي تواجهها الأونروا[6]، فقد أثَّرَتْ الحرب الأهليَّة السورية بشكل كبير في قدرات الأونروا على الإيفاء بالتزاماتها بتوفير الخدمات الأساسيَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين[٤]، إذ تعرَّضَت المخيَّمات الفلسطينيَّة في سوريا إلى تدمير ممنهج أثَّرَ بشكل كبير في الوضعيَّة الإنسانيَّة لهم، ممَّا دفع الأونروا إلَى تقليص الخدمَات المخصَّصة للفلسطينيِّين، وتسخير جزء كبير منها لفائدة المخيَّمات في سوريا في ظلِّ التَّحدِّيات الكبيرة التي تواجهُها الوكالة.

ج. الحملات الدُّبلوماسيَّة والإعلاميَّة:

تستخدم إسرائيل الحملات السِّياسيَّة والدُّبلوماسيَّة لإنهاء أنشطة الأونروا وإبعادها عن الأرض الفلسطينيَّة المحتلة، لما لها من أهميَّة في ديمومة قضيَّة اللَّاجئين الفلسطينيِّين، إذ تسعى الحكومة

---

(١) بتاريخ يوم ٢٦ يناير/كانون الثاني٢٠٢٣ أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها المتعلق بدعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل التي طالبت خلاله محكمة العدل الدولية بتطبيق مقتضيات اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقب عليها لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المزعومة بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة. والتي أقرت من خلاله بأن السلوك العسكري الإسرائيلي في غزة يُعد من قبيل أفعال الإبادة الجماعية.

(٢) ياسر عبد الرحيم، قرار محكمة العدل الدولية.. بداية لها ما بعدها الكثير، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، بتاريخ 29/1/2024، https://www.ajnet.me/.

(٣) الجزائر تقدم إسهامًا ماليًّا استثنائيًّا لوكالة "الأونروا" بقيمة ١٥ مليون دولار، مقال منشور بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١٧ على الموقع الإلكتروني RT، https://arabic.rt.com .

(٤) تقدم الأونروا الخدمات لأكثر من ٦ ملايين لاجئ فلسطيني في قطاع غزة، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، والأردن، وسوريا، ولبنان.

الإسرائيليَّة إلى التخلُّص من الأونروا لتسهيل التخلُّص من قضيَّة اللَّاجئين الفلسطينيِّين، إذ تتهم دولة الاحتلال الوكالة بترويج الرِّواية الفلسطينيَّة، وإدامة أمد اللُّجوء الفلسطيني[١]. وهو ما عبر عنه صراحة ممثل إسرائيل في مجلس الأمن بقوله:"إنَّ الأونروا تُطيل أمد قضيَّة اللَّاجئين"[٢]، كما تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو محرضًا على أونروا فقال: "إنه يجب أن نستبدل بأونروا وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ووكالات مساعدات أخرى إذا أردنا حل مشكلة غزة حسبما نخطط".

تموّل الحكومة الإسرائيليَّة حملة لتشويه صورة الأونروا أمام الرأي العام العالمي، وتشويه سمعتها من خلال التشكيك في نزاهتها واستقلاليَّتها، وهو ما ينتفي بالمطلق مع الواقع، فقد استند قرار محكمة العدل الدوليَّة – الذي صدر بموجب دعوة جنوب أفريقيا إليه- على تقارير المؤسَّسات الدوليَّة والأمميَّة، وكان من بينها وكالة الأونروا، ممَّا يدحض الرِّواية الإسرائيليَّة جملة وتفصيلًا، حيث حاولت إقحام الأونروا في أحداث ٧ أكتوبر، واعتبارها أحد المشاركين في هذه الأحداث، وهو ما نفته نتائج لجنة التحقيق[٣]، إذ تسعى إسرائيل من خلال هذه الحملة إلى التأثير في قدرة الأونروا على تقديم الخدمات الأساسيَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين، وتعكس التحدِّيات السِّياسيَّة والماليَّة التي تواجه الوكالة.

د. اتِّساع الأزمة الإنسانيَّة في غزَّة (أزمة النَّازحين في قطاع غزة بعد ٧ أكتوبر):

تقوم الأونروا بتقديم مساعدات إنسانيَّة لملايين اللَّاجئين الفلسطينيِّين في مناطق عمليَّاتها المختلفة، سواء في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة أو في الشتات، وتشمل هذه المساعدات خدمات تعليميَّة وصحيَّة وغيرها، وفي قطاع غزَّة تخدم الأونروا حوالي ٧٠٪ من السُّكان، وهم لاجئون فلسطينيُّون أُجبروا على ترك ديارهم في عام ١٩٤٨[٤].

منذ السَّابع من أكتوبر تفاقمَت الأزمة الإنسانيَّة في قطاع غزَّة بسبب الهجمات الإسرائيليَّة المتواصلة، فقد أصبحت الأونروا المزود الرئيسيَّ للخدمات الإغاثيَّة للقطاع بأكمله، حيث تحول أكثر من ٩٠٪ من سكانه إلى نازحين بسبب هذه الهجمات، مما أثَّر سلبًا على قدرة الأونروا على توفير

(١) أمام مجلس الأمن مفوض وكالة الأونروا يحذر من 'الحملة الخبيثة' للقضاء على الوكالة، منشور بتاريخ، ٢٠٢٤/٤/١٧، على الموقع الإلكتروني التالي: https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130146.

(٢) أمام مجلس الأمن، مفوض وكالة الأونروا يحذر من 'الحملة الخبيثة' للقضاء على الوكالة، منشور بتاريخ، ٢٠٢٤/٤/١٧، على الموقع الإلكتروني التالي: https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130146.

(٣) الأمم المتحدة تغلق ملف الاتهامات الإسرائيلية لأونروا بسبب غياب الأدلة، منشور بتاريخ 26/4/2024 على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.ajnet.me/news .

(٤) يوسف سامي، أونروا تواجه مخططات إسرائيلية لتصفية قضية اللاجئين، مقال منشور على موقع TRT عربي، بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٥، ص ٢، انظر الموقع التالي: https://www.trtarabi.com.

الخدمات الأساسيَّة الحيويَّة للسُّكان هناك، خاصةً مع توقُّف الدَّعم المالي[١]، ونتيجة لذلك ازدادت مسؤوليَّات الأونروا، سواء من حيث الكم أو النوع، حيث أدَّت أزمة النُّزوح داخل القطاع إلى زيادة العبء على الوكالة، وأصبحت الأونروا الآن تتحمَّل المسؤوليَّة الرئيسيَّة عن تقديم الدَّعم لحوالي ٢.٤ مليون فلسطيني يعانون من نقص في الإمدادات الضروريَّة للبقاء.

هـ. التَّدمير الممنهج لمراكز الوكالة:

لم تشهد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيِّين (الأونروا) تحدِّيات بالغة الصعوبة كالَّتي تواجهُها اليوم منذ تأسيسها، حيث إنها - بدءًا من ٧ أكتوبر/تشرين الأول- تعرضت لهجمات مستمرَّة طالت عمليَّاتها وطاقمها وبنيتها التحتيَّة في قطاع غزَّة، حيث تمَّ استهداف منشآت الأونروا - بما في ذلك المدارس ومراكز التدريب- بأكثر من ١٧٠ غارة جويَّة، ممَّا أجبر أكثر من ١.٥ مليون فلسطيني إلى اللُّجوء إلى هذه المنشآت كملاجئ مؤقتة، وقد أدَّى ذلك إلى وفاة أكثر من ١٥٠ شخصًا، وتهجير أكثر من ٧٠% من موظفي الوكالة البالغ عددهم ١٣٠٠٠ موظف.

على الرَّغم من الحماية التي يكفلُها القانون الدولي الإنساني للأونروا؛ إلَّا أنَّ القوات المحتلَّة واصلت هجماتها، مستهدفةً الموظفين والمنشآت وقوافل المساعدات، وهذه الأحداث دفعت مجلس الأمن الدولي لعقد جلسات لمناقشة الصُّعوبات الَّتي تعترض الأونروا، والتي تشمل ضغوطًا سياسيَّة وماليَّة وحملات منظمة لوقف نشاطها، بالإضافة إلى الأوضاع الإنسانيَّة القاسيَّة في غزَّة[٢]، وقد أكَّد المفوِّض العام للأونروا على الدَّور الأساسي الَّذي تقوم به الوكالة في توفير المساعدات الضروريَّة للحياة، ودعم التنميَّة البشريَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين، وقد خلص مجلس الأمن إلى أنَّ دور الأونروا لا غنًى عنه في تقديم المساعدات الإنسانيَّة للفلسطينيِّين[٣]، مشيرًا إلى كفاءتها وجاهزيتها للقيام بهذه المهمة، ممَّا يبرز الحاجة الماسَّة لدعم الوكالة لتتمكَّن من الاستمرار في أداء مهامها الحيويَّة.

(١) يوسف سامي، أونروا تواجه مخططات إسرائيلية لتصفية قضية اللاجئين، م. س، ص ٣.

(٢) يوسف سامي، أنوروا تواجه مخططات إسرائيلية لتصفية قضية اللاجئين، م. س، ص ٣.

(٣) لازاريني: المساعي لحل "الأونروا" لها دوافع سياسية، وهي تقوض قيام دولة فلسطين، مقال منشور بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٩ على الموقع الإلكتروني التالي:https://arabic.rt.com .

ثانيًا: التَّداعيات القانونيَّة للهجمة الإسرائيليَّة على الأونروا:

إنَّ تعطيل عمل الأونروا يمكن أن يشكِّل انتهاكًا صريحًا للقانون الدَّولي، باعتبارها أحد المنظمات الدوليَّة التي تتمتَّع بشرعيَّة القرار رقم ٢٠٣ الصَّادر عن الأمم المتَّحدة لعام ١٩٤٩، وبالتَّالي فإنَّ أيَّ مساس بوجود الأونروا كمنظمة دوليَّة تُعنَى باللَّاجئين الفلسطينيِّين يمكن أن يترك مجموعة من التداعيات على الصَّعيد القانوني من أهمها ما يلي:

أ. **مخالفة القانون الدولي:** تأسَّست الأونروا بموجب القرار رقم ٣٠٢ الصَّادر عن الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة عام ١٩٤٩، وبالتَّالي فقد كان إنشاؤها تعبيرًا عن رغبة المجتمع الدَّولي في توفير الخدمات الإنسانيَّة الضَّروريَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين، إذ تستمدُّ مرجعيَّتها وشرعيَّتها من قرارات الجمعيَّة العامَّة[١]، والَّذي كفَلَ لهم قرار الجمعيَّة رقم ١٩٤ لعام ١٩٩٨ الحقَّ في العودة، وعليه فأي تدخُّلٍ يقضي بتعطيل أو تغييب الأونروا - هدفه إنهاء قضيَّة اللَّاجئين الفلسطينيِّين، ومنع عودتهم- يُشكِّل مخالفةً صريحةً للقانون الدَّولي[٢].

ب. **تعطيل عمل الأونروا عقاب جماعيٌّ للفلسطينيِّين:** أصدرت محكمة العدل الدوليَّة في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤ حكمًا مؤقتًا ملزمًا قانونًا يقضي بضرورة "اتخاذ تدابير فوريَّة وفعَّالة للتمكين من توفير الخدمات الأساسيَّة والمساعدات الإنسانيَّة التي تمسُّ الحاجة إليها لمعالجة الظُّروف المعيشيَّة الوخيمة الَّتي يتعرَّض لها الفلسطينيُّون في قطاع غزة".[٣]، وبناء على التدابير الَّتي اتخذتها المحكمة فإنَّ إسرائيل والدُّول الأخرى والأمم المتحدة ملزمون - بموجب القانون الدَّولي- بتوفير الخدمات الإنسانيَّة والأساسيَّة الَّتي يحتاجُها الفلسطينيُّون في غزَّة، وأنَّ تعطيل عمل الأونروا وتعليق تمويلها- حيث إنها أكبر وأكثر مؤسسة قدرة وكفاءة على تقديم مثل هذه الخدمات - سيؤدي بشكل واضح وصريح إلى تعطيل مضمون قرار المحكمة[٤]، وسيؤدِّي بشكل أوضح إلى حرمان أكثر من ٢.٤ مليون فلسطيني في غزة من الخدمات الضَّروريَّة، والَّذي يشكِّل في حدِّ ذاته عقابًا

---

(١) عدنان الصباح، تحليل قانوني: نشأة "الأونروا" وأهميتها في حفظ الحقوق الفلسطينية، وكالة الصحافة الوطنية، منشور بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١، ص ١. على الموقع الإلكتروني التالي: https://npa.ps/post .

(٢) عدنان الصباح، تحليل قانوني: نشأة "الأونروا" وأهميتها في حفظ الحقوق الفلسطينية، م،س، ص٢.

(٣) تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها، ٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٤. الفقرة ٨٠.

(٤) رسالة من المفوض العام إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، منشور بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٢، على الموقع الإلكتروني لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، منشور على الرابط التالي: HTTPS://WWW.UNRWA.ORG/AR.

جماعيًّا[١]، وهو محظور بموجب القانون الدَّولي[٢]، حيث حظرت ذلك المادَّة ٥ من لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧، والمادَّة ٣/٨٧ من اتفاقيَّة جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩، والفقرة الأولى من المادَّة ٣٣ من اتفاقيَّة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المطبَّقة على الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة.

ج. **الحقُّ في العودة والتَّعويض:** أكَّد قرار الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة لعام ١٩٩٨ رقم ١٩٤ على إثبات حقِّ العودة والتعويض للَّاجئين الفلسطينيِّين، وعليه فتعطيل عمل الأونروا قد يُعتبر عائقًا أمام تحقيق هذا الحق.

د. **حماية المنظمَّات الإنسانيَّة:** الأونروا كمنظمة دوليَّة تتمتَّع بالحماية القانونيَّة أثناء النِّزاعات المسلَّحة، وتعطيل عملها يُعتبر انتهاكًا لهذه الحماية ترتقي لتشكِّل جريمة حرب[٣].

هـ. **جريمة الإبادة الجماعيَّة:** تعطيل عمل الأونروا قد يُعتبر من أعمال الإبادة الجماعيَّة، خاصَّة إذا كان يهدف إلى تصفية وجود مجموعة معيَّنة[٤]، ومسؤوليَّة الدُّول - بموجب اتِّفاقيَّة منع الإبادة الجماعية والمعاقب عليها لعام ١٩٥٤، وبموجب القانون الدَّولي - اتخاذ التَّدابير الَّتي من شأنها منع وقوع الإبادة الجماعيَّة[٥].

---

(١) تعليق الدول الغربية تمويل الأونروا عقاب جماعي ضد اللاجئين الفلسطينيين، مركز العودة الفلسطيني، ٢٠٢٤/١/٢٧، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://prc.org.uk/ar/post.

(٢) تعليق تمويل الأونروا: عقاب جماعي لملايين الفلسطينيين، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، تقرير حقوقي شباط ٢٠٢٤، ص ٧.

(٣) المادة ٨ الفقرة ٢/ب/٣ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(٤) تعليق تمويل الأونروا: عقاب جماعي لملايين الفلسطينيين، م.س، ص ٧.

(٥) كيف يمكن لتعطيل عمل الأونروا ووقف تمويلها أن يشكل إبادة جماعية؟

وفقًا للتعريف الوارد في اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقب عليها لعام ١٩٤٨، فإن تعطيل عمل وكالة الأونروا يمكن أن يُعتبر جريمة إبادة جماعية في سياق معين، حيث عرفت الاتفاقية الإبادة الجماعية بأنها أفعال تُرتكب بنيَّة تدمير - كليًّا أو جزئيًّا- مجموعة وطنية، عرقية، عنصرية أو دينية، ومن خلال إسقاط التعريف السابق على السِّياقات يمكِّن أن يشكل تعليق عمل الأونروا جريمة إبادة جماعية إذا اتسقت هذه الأعمال مع مجموعة من السياقات التي من شأنها أن تشكل إبادة جماعية، ومنها:

١- توفر القصد (النية للتدمير): إذا كان تعطيل عمل الأونروا يأتي ضمن سياسة أوسع تستهدف إزالة مجموعة معينة من الأفراد في منطقة معينة كاللاجئين الفلسطينيِّين في غزة.

٢- الحرمان من الضروريَّات الأساسيَّة: إذا أدَّى التعطيل المتعمَّد لوصول الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي حرمانهم من الحاجات الأساسية مثل الغذاء والدواء والرعاية الصحية، بشكل يؤدي إلى تدهور شديد في ظروف الحياة.

٣- التأثير في البقاء الجماعي: إذا كان تعطيل الخدمات يهدف إلى منع الولادات داخل المجموعة أو يؤدي إلى زيادة معدل الوفيات، بمعنى أن تعطيل الخدمات الضرورية والأساسية اللازمة لتسهيل عملية الإنجاب

وعليه يعتبر قرار محكمة العدل الدوليَّة إعلانًا راسخًا لقوَّة القانون الدولي، وأنَّ أيَّ خرقٍ له يشكِّل تجاهلًا واضحًا للالتزامات الدَّوليَّة، التي على الدُّول أن تتحمل مسؤولياتها من ناحية اتخاذ التدابير اللَّازمة لمنع جريمة الإبادة الجماعيَّة والمعاقب عليها[١]، إذ يعتبر هذا الالتزام - بالإضافة إلى منع وقوع الإبادة الجماعيَّة- قاعدة أساسيَّة من قواعد القانون الدَّولي العرفي[٢]، وعليه فإن ذلك يُعتبر ملزمًا لكافَّة الدُّول بما فيها الدُّول غير الموقِّعة على الاتِّفاقيَّة، وأنَّ تخلِّي الدُّول عن هذه الالتزامات يشكِّلُ انتهاكًا للقانون الدَّولي.

كمَا أكَّدت المقرِّرة الخاصَّة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة منذ العام ١٩٦٧ فرانشيسكا ألبانيز على أنّ تعليق عدَّة دول تمويلها لوكالة "الأونروا" في قطاع غزة يُعتبر انتهاكًا لالتزاماتها بموجب اتِّفاقيَّة منع الإبادة الجماعيَّة[٣]. كما يشكِّل عقابًا لملايين الفلسطينيِّين في ظل الأزمة الإنسانيَّة المتفاقمة في قطاع غزة[1].

وهنا تجدر الإشارة إلى أهميَّة استمرار عمل الأونروا، وحاجتها إلى الدَّعم الدَّولي لضمان تقديم خدماتها للَّاجئين الفلسطينيِّين، خصوصًا في ظلِّ الموثوقيَّة الدَّوليَّة العالية الَّتي تحظى بها الوكالة، وهو ما أكَّده قرار المحكمة حيث استندت في قرارها بقبول دعوى جنوب أفريقيا- وإصدارها مجموعة من التَّدابير لمنع وقوع الإبادة الجماعيَّة في غزَّة- على تقارير المؤسَّسات الدَّوليَّة التي كان من أبرزها تقارير الأونروا.

بما يشكل سببًا في زيادة الوفيات بين المواليد حين يستهدف جماعة معينة في منطقة معينة كالفلسطينيين في قطاع غزة يعد شكلًا من أشكال الأفعال التي تدخل ضمن نطاق الإبادة الجماعية.

تجدر الإشارة إلى أن تصنيف أي فعل - كجريمة إبادة جماعية- يتطلب تحقيقًا قانونيًّا دقيقًا، وإثبات النية لتدمير المجموعة المستهدفة، وهو ما تقوم به محكمة العدل الدولية، إذ إنها قبلت دعوى جنوب أفريقيا(٥) التي اتهمت خلالها دولة الاحتلال بالسعي إلى إرتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة، وتطلب من خلالها اتخاذ تدابير فورية مؤقتة لحماية المدنيين الفلسطينيين.

(١) بموجب هذا الالتزام الدولي أقامت دولة نيكارغوا دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية ضد ألمانيا بسبب تقاعسها عن الوفاء بالتزاماتها - بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقب عليها ضد الشعب الفلسطيني في غزة - حين قررت وقف تمويل الأونروا.

(٢) تعليق تمويل الأونروا: عقاب جماعي لملايين الفلسطينيين، م.س، ص ٧.

(٣) تعليق تمويل "الأونروا" عقاب جماعي لـ٧ ملايين لاجئ، لجنة الدفاع عن حق العودة، مقال منشور بتاريخ ٢/٢/٢٠٢٤ ، على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.almayadeen.net/news.

ثالثًا: التَّداعيات السِّياسيَّة للهجمة الإسرائيليَّة على الأونروا.

تعطيل عمل الأونروا يمكن أن يكون له تأثيرات بالغة على القضيَّة الفلسطينيَّة، إذ تُمثل الأونروا رمزًا للشَّرعيَّة الدَّوليَّة، وتُذكّر المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه قضيَّة اللاجئين الفلسطينيّين، كما يمكن أن يشكِّل تعطيلُها نهاية لحقِّ العودة، كما يسهم في تصفية القضيَّة الفلسطينيَّة من خلال توطين اللَّاجئين الفلسطينيّين في الدُّول المستضيفة، مما يؤثر بشكل رئيسي في القضاء على نضال الشَّعب الفلسطيني نحو الحريَّة والاستقلال، ويسهم في تقويض الحلِّ السِّياسي للقضيَّة الفلسطينيَّة.

- **تصاعد التوتُّرات في المنطقة، والحقّ في تقرير المصير:**

يمكن أن يؤثِّر تعطيل عمل الأونروا في الأوضاع السِّياسيَّة والاقتصاديَّة في المنطقة العربيَّة، وبالتَّحديد في وضع اللَّاجئين الفلسطينيّين في كلٍّ منَ الأردن وسوريا ولبنان، على اعتبار أنَّ هذه الدُّول تستضيف الجزء الأكبر من اللَّاجئين الفلسطينيّين الَّذين يملكُون حقَّ العودة والتَّعويض بموجب قرار الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، فتعطيل عمل الأونروا الَّذي يستهدف خفض أو وقف التَّمويل أو مهاجمة الجسم المؤسساتي للوكالة يمكن أن يُؤثِّر بشكل كبيرٍ في الأوضاع الإنسانيَّة للَّاجئين الفلسطينيّين في هذه الأماكن، خصوصًا في ظلِّ الأوضاع الاقتصاديَّة الهشَّة الَّتي تعيشها الدُّول المستضيفة، وهو ما عبرت عنه صراحة الأزمة السُّوريَّة والمعاناة التي عاشها فلسطينيو مخيم اليرموك في سوريا.

كما أنَّ لهذا التعطيل دورًا أساسيًّا في التأثير في الوضعيَّة القانونيَّة والسِّياسيَّة للقضيَّة الفلسطينيَّة بشكل عام، وقضية اللاجئين بشكل خاص، حيث كفَلَ لهم القانون الدَّولي الحقَّ في العودة والتَّعويض، كما يمكن أن يُؤثِّر - بشكل أساسي- في حقِّهم في تقرير المصير المكفول بموجب القانون الدولي، حيث يعتبر الحقُّ في العودة للفلسطينيّين ركنًا أساسيًّا في حقِّهم في تقرير مصيرهم، وأن تعطيل الأونروا يمكِّنُ أن يشلَّ قدرة هؤلاء على الحفاظ على هذا الحق.

- **تقويض حقِّ العودة للفلسطينيّين:**

تعتبر الأونروا تجسيدًا لالتزام المجتمع الدولي بحقِّ اللَّاجئين الفلسطينيّين في العودة[1]، المكفول بموجب القرار ١٩٤ الصَّادر عن الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، وأنَّ أيَّ تدخُّل يؤثر في عمل الأونروا يعدُّ انتهاكًا لهذا الحق، لذا يُنظر إلى أنَّ أيَّ إضعاف للأونروا يعد تقويضًا لحقِّ

(١) المجتمع الدولي مسؤول سياسيًّا وأخلاقيًّا على استمراريَّة عمل الأونروا، ورقة حقائق لدائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.plo.ps/ar/article/49083.

العودة للفلسطينيِّين[١]، وتهدفُ إسرائيل إلى إنهاء وجود الأونروا بهدف حرمان الفلسطينيِّين من وضعهم كلاجئين، متهمةً إيَّاها بتمديد مدَّة لجوء الفلسطينيِّين، وهو ما أكده ممثِّل إسرائيل في مجلس الأمن الدولي بقوله: "إنَّ الأونروا تطيل أمد قضيَّة اللاجئين"[٢].

وفي هذا الصدد أشار فيليب لازاريني - المفوض العام للأونروا- في خلال رسالته[٣] إلى دينيس فرانسيس - رئيس الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة[٤] - إلى خطورة النوايا الإسرائيليَّة لإنهاء دور الأونروا في حمايَّة حقوق اللَّاجئين الفلسطينيِّين، مؤكدًا أنَّ هذه الجهود تهدف إلى إلغاء الدَّور الذي تلعبُهُ الأونروا كشاهد على معاناة اللَّاجئين الفلسطينيِّين المستمرَّة، وكضامن لحلٍّ سياسي، فقال **"إنَّهم يسعون إلى القضاء على دورالأونروا في حماية حقوق لاجئي فلسطين، والَّتي تمثل الشاهد على محنتهم المستمرَّة، وإنَّ ولاية الأونروا تجسِّدُ الوعد بحلٍّ سياسيٍّ"**، كما شدَّد على أنَّ دعمَ الجمعيَّة العامة للأونروا يخدم اللَّاجئين الفلسطينيِّين، خاصَّة في ظلِّ النِّزاعات السِّياسيَّة الَّتي تعيق من قدرة الأونروا على أداء مهامها[٥].

(١) زوالها يهدد حق العودة، مقال منشور على موقع عرب بوست، على الرابط التالي: https://arabicpost.shorthandstories.com/.https://arabicpost.shorthandstories.com

(٢) أمام مجلس الأمن، مفوض وكالة الأونروا يحذر من 'الحملة الخبيثة' للقضاء على الوكالة، أخبار الأمم المتحدة، م. س.

(٣) رسالة من المفوض العام إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، ٢٠٢٤/٢/٢٢، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.unrwa.org/ar/newsroom.

(٤) رسالة من المفوض العام إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، م. س.

(٥) "الأونروا شاهد على محنة لاجئي فلسطين"، المفوض العام للوكالة يحذر من دعوات تفكيكها.

خاتمة

تبرز أهميَّة الأونروا كمؤسَّسة دوليَّة أُنشئت بقرار من الجمعيَّة العامَّة كانعكاس لرغبة الدُّول في الحفاظ على حقوق الفلسطينيِّين في العودة، من خلال تأسيس هيئة مكلَّفة بتقديم الخدمات الأساسيَّة للَّاجئين الفلسطينيِّين، مما يُمكِّنُهم منَ الحفاظ على هُويَّتهم ووضعهم القانوني كلاجئين، ويعزِّز من قدرتهم على العودة إلى ديارهم التي أُجبروا علَى تركها.

وبشكل عام فإنَّ أيَّ تعطيل لعمل الأونروا يكون له تأثير مباشر في الحفاظ على الحقوق السِّياسيَّة للشَّعب الفلسطينيِّ وعلى الجهود الدولية المبذولة لحلِّ القضيَّة الفلسطينيَّة[1]، حيث يُعدُّ حقُّ العودة من الرَّكائز الأساسيَّة التي يتمسَّك بها الفلسطينيُّون في نضالهم من أجل الاستقلال والتحرُّر منَ الاحتلال.

وعليه فإنَّ تعطيل الأونروا يُمكن أن يُعتبرَ مؤشرًا على تحوُّل في السِّياسة الدَّوليَّة تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة، ويُمكن أن يُؤدِّي إلى تداعيات سياسيَّة واجتماعيَّة وإنسانيَّة كبيرة وخطيرة على استقرار الأوضاع في الأراضي الفلسطينيَّة، وكامل منطقة الشَّرق الأوسط، كما يُمكِن أن يؤدِّي إلى موجات من الهجرة الجماعيَّة باتِّجاه أوروبا وأمريكا، نظرًا لحجم الفراغ الَّذي يمكنُ أن تتركَهُ المنظَّمة الدَّوليَّة في حالة عجزِها عن القيام بدورها، سواء نتيجة العجز المالي أو الإجراءات الإسرائيليَّة بحقها، والَّتي ارتفعَتْ وتيرتُها خلال الحرب على غزَّة.

فإنَّ الهجمة الإسرائيليَّة على الأونروا ليست بسياسة جديدة؛ بل هي امتداد لسياساتٍ إسرائيليَّةٍ أمريكيَّة برزت خلال العقد الماضي سعت إلى تحجيم دورها وتصفيتها، بهدف القضاء على حقِّ العودة، وحقِّ تقرير المصير للشَّعب الفلسطينيِّ، فلم تكن سياسات حكومة نتنياهو الحاليَّة تجاه الأونروا إلَّا امتدادًا لسياسة إدارة ترامب التي حاولت القضاء على الوكالة الدوليَّة عبر وقف تمويلها، وتوزيع مهامها على الوكالات الدوليَّة الأخرى، انطلاقًا من فكرة رئيسيَّة ترى أن الأونروا تسهم في الحفاظ على حقِّ العودة للفلسطينيِّين.

(١) قال لازاريني في تصريح لوكالة "تاس" الروسية "أدعو أعضاء الأمم المتحدة للانتباه إلى أنه يجب التصدي لهذا الضغط، لأن الهدف الحقيقي من حل الوكالة له دوافع سياسية، ومن شأنه أن يقوض في المستقبل الجهود لحل القضية الفلسطينية - الإسرائيلية وقيام دولة فلسطين"، ولمزيد من الاطلاع انظر: لازاريني: المساعي لحل "الأونروا" لها دوافع سياسية، وهي تقوض قيام دولة فلسطين، https://arabic.rt.com/middle_east.